آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة السابعة : العددان الخامس والعشرون والسادس والعشرون - ربيع الأول ١٤٢٠ هـ - تموز (يوليو) ١٩٩٩م

■ كتاب الحلم والعلم لآدم بن أبي إياس العسقلاني - ٢٢٠هـ

* KITAB AL HILM WAL 'ILM, by Adam bin Abi Iyas Al 'Askalani - 220 A.H. - copy from the 7th century after Hijra.

كتاب المنهاج في شرم جمل الزّجّاجي

ليحيى بن حمزة العلوي

الأستاذ الدكتور/ حاتم صالح الضامن

العـراق

يُعَدُّ كتاب الجُمل لأبي القاسم الزّجّاجي ، المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، من كتب النحو الجامعة ، وقد شُغل النّاس به زمنًا ، فكثرت شروحه ؛ لتوضيح مادته وتسهيلها على الدّارسين.

ومن هذه الشروح : شرح العلوي ، يحيى بن حمزة ، الذي ولد سنة ٦٦٩هـ في صنعاء ، وأظهر الدعوة بعد وفاة المهدي محمد بن المطهر سنة ٧٢٩ هـ ، وتلقّب بالمؤيد بالله ، واستمر حكمه إلى أن توفي سنة ٧٤٩ هـ[1].

والعلوي من أكابر أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن، له مؤلفات كثيرة في الأصول، والفقه، والتاريخ، والنحو، والبلاغة، وقد ذكرها الحبشي في كتابه: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن[2]. ولا يزال أكثر كتبه مخطوطًا، ولم يُطبع منها غير:

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز.
- الرسالة الوازعة للمعتدين عن سبّ صحابة سيِّد المرسلين.
- مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار.

أمّا مخطوطة كتاب (المنهاج في شرح جُمل الزّجّاجي)، فهي نسخة نفيسة، تحتفظ بها مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، تحت رقم ٦٦ نحو، وتقع في ١٥٩ ورقة، عدد أسطر كل صفحة ٣٣، وعدد كلمات كلّ سطر ١٧ – ٢٢ كلمة.

وكتبت النسخة بخط واضح مقروء عام ١٣١٠هـ عن النسخة الأمّ، التي لا أثر لها الآن، لذا تعدّ هذه النسخة فريدة، لا أخت لها.

ولا بدّ من الإشارة إلى ما ذكره الأخ الحبشي في كتابه: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن[3]، فقد سمّى الكتاب: (المنهاج الجليّ في شرح جمل الزجّاجي)، وذكر أنّ عدد أوراقه ٢٠٠ ورقة، والصواب ١٥٩ ورقة كما سلف.

منهج المؤلف

يعتمد المؤلف في كتابه على أمرين:

الأول : شرح أقوال الزّجّاجي في كتابه (الجُمل)، وشرح شواهده وإعرابها.

الثاني : ذكر فوائد تخصّ كلّ بابٍ من أبواب الكتاب بعد هذا الشرح، فيها استقصاء لأقوال النحاة البصريين والكوفيين، وأقوال الفلاسفة، في الحدود خاصة، والردّ على كثيرٍ منهم، ويكون ردّه قاسيًا أحيانًا.

وقد بدأ المؤلف بعد المقدمة بقوله:

«قال صاحب الكتاب أبو القاسم الزّجّاجي، هدى الله سعيه:

أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف».

وبعد أن شرح العلوي قول الزّجّاجي ذكر فوائد ثلاثًا:

الفائدة الأولى : في ماهية الاسم (وقد ألحقناها بآخر هذا البحث).

الفائدة الثانية : في ذكر خواص الاسم.

الفائدة الثالثة : في ذكر أقسام الأسماء.

وبعد أن انتهى من المطلب الأول الخاصّ: بذكر الاسم وما يتعلّق به، انتقل إلى المطلب الثاني: في ذكر الفعل، وما يتعلّق به، وذكر ثلاث فوائد أيضًا، هي:

الفائدة الأولى : في بيان معناه.

الفائدة الثانية : في ذكر خصائص الفعل.

الفائدة الثالثة : في تقسيم الأفعال.

ثم انتقل إلى المطلب الثالث: في ذكر الحرف وما يتعلق به. وذكر فائدتين، هما:

الفائدة الأولى : في ذكر ماهية الحرف.

الفائدة الثانية : في تقسيم الحرف.

قال في الفائدة الأولى:

«وقد اضطرب العلماء في حدِّه، وتحزّبوا حزبين:

الحزب الأول : هم النحاة: سيبويه، والأخفش سعيد، والأخفش علي بن سليمان، وأبو الحسن بن كيسان... والذي عوّل عليه الجماهير من نحاة البصرة كالزمخشري، والخوارزمي، وابن الحاجب...

الحزب الثاني: حدّه أبو نصر الفارابي.

والأحسن عندنا في تحديد الحرف أنْ يُقال فيه: ما دلّ على معنى في غيره بأصل وضعه». ثم يشرح هذا الحدّ بالتفصيل.

وقال في الفائدة الثانية:

«اعلم أنّ الحروف منقسمة إلى أقسامٍ كثيرة، باعتباراتٍ مختلفة، ولكنّا نذكر في ذلك تقسيماتٍ ثلاثة، تكون منبهة على ما وراء ذلك:

التقسيم الأول: باعتبار تأثيرها...

التقسيم الثاني: باعتبار موقعها...

التقسيم الثالث: باعتبار بيانها...».

وهكذا يستمر العلوي على هذا النهج في كتابه المنهاج.

مصادر المؤلف

أمّا مصادر المؤلف فكثيرة، ذكر منها:

- إصلاح المنطق : لابن السكّيت.
- الإيضاح : لأبي علي الفارسي.
- تفسير الكشاف : للزمخشري.
- سدّ الخلل : لابن السِّيد البَطَليوسي. (طُبع باسم: إصلاح الخلل...).
- سرّ صناعة الإعراب : لابن جني.
- شرح أبيات الجمل : لابن السِّيد أيضًا. (طُبع باسم: الحلل في شرح...).
- شرح أبيات الكتاب : لابن السيرافي.
- شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني.
- شرح السيرافي (لكتاب سيبويه): لأبي سعيد السيرافي.
- شرح المفصل : للعلوي (وعنوان الكتاب: المحصل في كشف أسرار المفصل).
- العين : للخليل بن أحمد.
- القلم والخط : للمبرد
- الكتاب : لسيبويه
- المفصل : للزمخشري
- المقتضب : للمبرد
- مقدمة ابن الحاجب (الكافية): لابن الحاجب

نموذج من مخطوط شرح جمل الزجاجي

من ان يؤاخذ من غير قيام سبب البناء والاكان منقوضا بما ذكرناه في الحد الاول ولم يذكر الزمخشري هذي العقد ولا بد من ذكره لما قررناه
فاذا عرفت هذي فلنذكر المقتضي للاعراب في الاسماء والافعال ثم لنذكر ما يختص به الاسماء من الاعراب وما يتعذر فيها وما يختص
به الافعال من الاعراب وما يتعذر فيها فهذه فوائد ثلاث **الفائدة الاولى** في بيان المقتضي للاعراب في الاسماء والذي
عليه الحكاء من البصريين كالخليل وسيبويه والاخفش والمبرد ومن الكوفيين كالكسائي والفراء والاحمر وغيرهم ان الاعراب اصل
في الاسماء وليس دخيلا عليها وان المقتضي للاعراب فيها هو الاسمية بشرط العقد والتركيب ولا بد من اشتراط هذين الامرين فالتركيب
انتظام الكلام من جزئين والعقد اسناد احدهما الى الاخر فمتى حصل هذان الامران كانت الاسمية مقتضية للاعراب محالة واما الافعال
فقد اجمع محاة البصرة والكوفة على انها معربة ما كان منها فيه احد الزوائد الاربع ولكن اختلفوا في علة اعرابها فالذي عليه المحققون
من اهل البصرة ان اعرابها انما كان من اجل المضارعة والمشابهة للاسماء واما اهل الكوفة فزعموا ان اعرابها انما وقع لامر رجع اليها
من غير مشابهة للاسماء وذلك انها تدل على الاوقات المطولة والمعاني المختلفة **وحاصل** كلامهم ان الاعراب
اصل كاعراب الاسماء وهذي هو الذي ذهب اليه الكوفيون من البصريين فانه زعم ان الاعراب انما يكون مستحقا
بالعقد والتركيب حيث كانا وان حصلا من غير اشتراط الاسمية والمعتمد في الدلالة على ما قلناه حينئذ ان **المسلك الاول**
هو انه قد تقرر ان الاعراب لا يكون الا لاحد امور ثلاثة اما الرفع واما النصب واما الجر فاما الجر فلا يدخل الاسماء الا في الرفع
هو للفاعل وما اشبهها والنصب فهو للمفعول وما اشبهها واما الجر فهو للاضافة وهذه الامور كلها لا تكون الا في
الاسماء المحالة فلهذي قلنا ان الاعراب اصل في الاسماء وليس دخيلا **المسلك الثاني** هو ان الاسماء انما دلت على معانيها
المختلفة باختلاف اعرابها لان الصيغ قد تكون في حقها واحدة ومصداق ما قلناه من ذلك بقولك اذا رفعت ما احسن زيد
فهذه صيغة واحدة وهي دالة على معان ثلاثة لاجل الاعراب واخلافه وبيان ذلك هو انك اذا رفعت زيدا كان رفعك الفاعليه
وكان معناها النفي اي لم يحسن شيئا واذا قلت ما احسن زيدا ونصبته كان نصبك على المفعولية وكان معناها التعجب واذا جررته
كان جرك بالاضافة وكان معناها الاستفهام فلولا ان الاعراب اصل فيها والا لما كانت هذه المعاني فيها لان التعبير انما يكون باحد امرين
اما بالصيغة وقد فرضنا انها واحدة كما قررناه واما بالاعراب وهذا هو الذي يدل **فاما حكاية** ابن الانباري
عن اهل الكوفة من ان اعراب الافعال اصل فيها وذهب اليه الكوفيون فهو فاسد لان التصرف في الافعال كاف في بيان اختلاف معانيها
فهو مستغن عن الاعراب في الاسماء فلهذي لم تكن الاعراب فيها اصلا واما قول الكوفيين ان الاعراب يستحق بالعقد والتركيب وهما
حاصلان في الفعل فهو باطل لان العقد والتركيب حاصلان في الفعل الماضي وليس معربا فدل ذلك على انه لا بد من الاعراب من
امور وراءهما واما قول اهل الكوفة بانها انما اعربت لانها تدل على الاوقات المطولة والمعاني المختلفة فهو معزول عن التحقيق وكلام
النظام فان ما زعموه لا يستقل بالاعراب على حال **الفائدة الثانية** في بيان ما يختص الاسماء من الاعراب وما
يتعذر فيها اما ما يختص بالاسماء من الاعراب فامور ثلاثة اولها الرفع وهو علم الفاعلية وثانيها النصب وهو علم للمفعولية
وثالثها الجر وهو علم الاضافة فالرفع انما هو للفاعل وما اشبهه وانما كان الرفع مخصوصا بالفاعل وما كان مشبها له
لان الفاعل سابق على فعله متقدم عليه والرفع متقدم على كل المعاني وسابق عليها فلهذي كان مختصا بالفاعل لهذه العلة وانما
كان النصب مخصوصا بالمفعول لان المفاعيل متسعة في كلام العرب وكثيرة الورود على استنهاد فلما تتسع الصفة حضورها
بالنصب لاجل كثرة استعمالها وانما كان الجر علما للاضافة لانها اختص الفاعل بما ذكرناه من الرفع واختص المفعول بالنصب
لم يبق من الاعراب الا الجر فلهذا كان مختصا بالاضافة فحصل من مجموع ما ذكرناه ها هنا امران احدهما ان هذه الاعراب انما هي
مختصة بالاسماء لا توجد الا فيها او مضافة اليها والثاني هذه الامور الثلاثة التي هي اعرابية موضوعة في الاسماء بازاء معان حاصلة في
الرفع موضوع للفاعلية وما يشبهها والنصب موضوع للمفعولية وما يشبهها والجر مخصوص بالاضافة وهذه الامور كلها
فهذي ما يختص الاسماء من الاعراب واما ما يتعذر فيها

نموذج من مخطوط شرح جمل الزجاجي

- المقدمة المحسبة : لابن بابشاذ
- الملوكي : لابن جني

* * *

ونذكر فيما يأتي الفائدة الأولى: في ماهية الاسم، من كتاب (المنهاج في شرح جمل الزّجّاجي)؛ ليقف عليها الباحثون:

«**الفائدة الأولى**: في ماهية الاسم، وقد ذهب النحاة فيه كلّ مذهب، وتحزبوا على أحزابٍ ثلاثة، كلّ واحدٍ منهم قد بذل نهاية قواه في تحصيل ماهية الاسم:

الحزب الأول : نحاة البصرة

فأمّا **سيبويه** فليس يؤثر عنه شيءٌ في تعريف الاسم، وإنّما ترك ذلك لأمرين:

أمّا **أوّلاً** فلأنه قد ذكر حدّ الفعل والحرف، فكان تركُ التعريف له تعريفًا؛ لأنّ كلّ ما عدا الفعل والحرف من الألفاظ فهو الاسم.

وأمّا **ثانيًا** فلأن الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرعان له، وربّما يعرض من الغموض في الفرع ما لا يعرض في الأصل، فلهذا ترك تعريفه.

وأمّا **المبرد** فقد قال في تعريفه: كلّ ما دخل عليه حرفٌ من حروف الجرّ فهو اسم، وما امتنع ذلك منه فليس اسمًا.

وأمّا **أبو سعيد السيرافي** فقد قال في حدّه: إنّه ما دلّ على معنى غير مقترنٍ بزمانٍ محصّل.

وأمّا **الأخفش الكبير** (كذا) سعيد بن مسعدة، فقال في تعريفه: ما جاز وصفه وتثنيته وجمعه فهو اسم.

وأمّا **الفارسيّ** فقال في حدّه: ما جاز أنّ يخبر به فهو اسم.

وأمّا **أبو بكر بن السرّاج** فقال في حدّه: ما دلّ على معنى مفرد.

وأمّا **الرّجّاجي** فإنّه ذكر في تعريفه في هذا الكتاب: ما جاز أنْ يكون فاعلاً ومفعولاً.

فهذه أقوال الجلّة من البصريين في تعريف حقيقة الاسم، ولا يخفى على الأذكياء أنّ كلام هؤلاء المحققين من أئمة العربية ليس واردًا على جهة التحديد، إذًا لصانوه من النقوص الواردة عليه، وإنّما غرضهم اقتناص الخالص في علم الإعراب مرسومة، وضوابط مرشدة إلى تعريف ماهية الاسم، بذكر أحكامه ولوازمه، فأمّا الحدود الحقيقية فهي بمعزل عمّا ذكروه.

الحزب الثاني : نحاة الكوفة

فأمّا **الكسائي** فقد قال في حدّه: ما جاز أن يكون موصوفًا فهو اسم.

وأمّا **الفرّاء** فقال في تعريفه: الاسم ما احتمل التنوين، والإضافة، والألف واللام.

وأما **هشام الضرير** فقد ذكر في تعريفه: الاسم ما جاز عليه دخول الباء.

وأمّا **الرياشيّ** فقد قال في حدّه: الاسم ما جاز أنْ يضمر فيه، أي: ما كان خبرًا. ومراده بذلك: أنّك إذا قُلتَ: إنّه، فإنّه يستدعي أنْ يكون له خبر يخبر به عنه، وليس وضعه أنْ يؤتى به مفردًا، من غير إسنادٍ إليه بشيء.

وأما **أبو عبد الله الطّوّال** فقال في حدّه: الاسم ما اعتورته العوامل.

فهذه أقوال الكوفيين.

الحزب الثالث: جماعة من متأخري الفلاسفة ممن خاض في علم المنطق:

فأما **أبو يوسف الكنديّ** فقد قال في حدّه: إنّه صوت موضوع لا يدلّ على زمانٍ معيّن. وهذا الكندي من حذّاق المتأخرين، وله مناظرة في الإعجاز مع أبي العباس المبرد، ليس هذا موضع ذكرها.

وأمّا **ابن المقفع** فقد قال في حدّه: إنّه الصوت الموضوع الذي لا يبين الجزء فيه عن شيءٍ من المسمّى.

وأمّا **أبو نصر الفارابي** فقد قال في حدّه: إنه لفظة دالّة على معنى مفرد من غير أنْ يكون فيه دلالةٌ على زمنٍ محصّل.

فهذا ما عوّل عليه أهل المنطق في تعريف ماهية الاسم. وما قاله الفارابي أدقّها، وأحسنها، وأكثرها ملاءمة.

فأمّا **أبو علي بن سينا** فلم أقف له على شيءٍ في ماهية الاسم.

فهذا ملخص ما وجدته لهذه الفرق في ماهية الاسم، وأكثرها إنّما هو خوضٌ في ذكر خاصية الاسم دون ذكر ماهيته.

والذي حملهم على إيراد هذه الحدود الركيكة، هو عدم الإحاطة بالتفرقة بين الحدّ والخاصة، والفرق بينهما ظاهر؛ فإنّ الحدّ يجب أنْ يكون شاملاً لجميع أجزاء المحدود، بحيث لا يخرج عنه شيءٌ منها بحال، بخلاف الخاصة، فإنها إنّما تكون حاصلة في بعض مفردات المحدود دون بعض.

ولهذا فإنّ الدلالة على معنى في نفس اللفظ من غير اقترانٍ بزمانٍ شامل لكلّ الأسماء جميعها لِما كان ماهية، ودخول اللاّم، وحروف الجرّ، والإضافة، وغير ذلك من الخواص، إنّما يكون واردًا في بعض الأسماء دون بعض.

وأكثر هذه الحدود التي ذكرناها خطأ، والكلام على ضعفها يطول، يخرجنا عن المقصد.

والمختار عندنا في تعريف ماهية الاسم ما عوّل عليه المتأخرون من النحاة: كالجرجاني عبد القاهر، والزمخشري، والخوارزمي، وابن الحاجب.

وأحقّ ما قاله هؤلاء ما أُثِر عن عبد القاهر، وهو أنّ الاسم هو اللّفظ الدّالّ على معنى في نفسه، العاري عن الدلالة على الزمان من طريق الوضع.

فقوله: اللفظ، عامٌّ يدخل فيه هو وغيره. وقوله: الدّالّ على معنى في نفسه، يخرج عنه الحرف: فإنّه دالّ على معنى في غيره.

وقوله: العاري عن الدلالة على الزمان، يخرج عنه الفعل، وقوله: من طريق الوضع، يخرج عنه الصّبوح، والغبوق، واسم الفاعل، فإنّها وإنْ أشعرت بشيءٍ من الأزمنة فليس ذلك بأصل وضعها، وإنّما هو أمرٌ عارض.

فحصل من مجموع ما ذكرناه بطلان ما قاله أكثر النحاة، وأهل المنطق، في تعريف ماهيّة الاسم.

ولا عجب من النحاة في إيراد هذه الحدود الرّكيكة؛ لعدم علمهم بصناعة الحدود، إنّما العجب كلّه من هؤلاء الفلاسفة؛ فإنّ عندهم أنّهم قد أحاطوا على الفصل بأسره، وأحرزوا التحقيق بحذافيره، مع اشتمال ما أوردوه على الركّة، واحتوائه على الفهاهة واللّكنة. وإذا كانوا قد زلّوا في الإلاهيات، وضلّوا فيها ضلالاً بعيدًا، فهم عن غيرها أضلّ، وعن الإصابة أبعد وأزلّ. وقد ذكرنا في كتبنا العقلية ما هو أهمّ، وأظهرنا عيّهم وعوارهم». ●

●●●

الحواشي

١ – البدر الطالع : ٢/٢٣١، وأئمة اليمن: ٢٢٨.
٢ – مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ٥٦٤ – ٥٧٠.

المصادر والمراجع

الحبشي : عبد الله محمد.
– مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء.
زبارة : محمد محمد.
– أئمة اليمن، تعز ١٩٥٢.
الشوكاني : محمد بن علي.
– البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٤٨هـ.
العلوي : يحيى بن حمزة.
– المنهاج في شرح جمل الزّجّاجي، مصورة السيد هادي عبدالله عن نسخة الجامع الكبير بصنعاء، رقم ٦٦ نحو.